كتاب القوافي

لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش

تحقيق : الدكتور عزة حسن

نقد : الاستاذ احمد راتب النفاخ

أخرج الدكتور عزة حسن هذا الكتاب عن أصل واحد لايعرف له حتى اليوم أصل غيره . وهو نسخة متأخرة كتبها أحمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي الواديأشي المعروف بابن المهاجر (ت ٧٣٩ هـ) ولم يشر إلى الأصل الذي نقلها عنه البتة ، فجمعت إلى تأخرها جهالة النسب أيضا . بيد أن ذلك ــ وإن غض منها ــ لايرقى إلى أن يكون حاملا على اطراحها أو داعيا إلى الشك في أن يكون هذا الكتاب كتاب أبي الحسن الأخفش الذي يذكره المتقدمون . وذلك أن دراسة نصها تشهد أنها إلى السلامة في الجانب الأكبر منها وإن لم تخل من عيوب سيأتي الإلمام بها . وأما نسبة الكتاب إلى أبي الحسن فيصدقها موافقة ما جاء فيه للمحكي من أقواله ومذاهبه في هذا العلم من جهة ، ومطابقة ما جاء في لسان العرب من نقول عنه لما ورد فيه أيضا من جهة أخرى . ويظهر من استقراء هذه النقول المبثوثة في اللسان ــ وهي كثيرة ــ أن مصدرها المباشر معجم « المحكم » لابن سيده ، وهو أحد الأصول الخمسة التي نشرها ابن منظور في معجمه هذا ، لا كتاب أبي الحسن نفسه كما تفيد عبارة الناشر في مقدمته . ومن ثم ربما وهم ابن منظور فعزا بعضها تارة ، وجانبا من بعضها تارة إلى ابن سيده نفسه ، كما فعل في حدّ « الرجز » و «الرمل»

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(أنظر ما جاء في ذلك في اللسان (رجز ، رمل) وما جاء في هـذا الكتاب ، ص : ٦٨) إلى أشباه لذلك غير قليلة .

وأمّا ما سلفت الإشارة إليه من عيوب هذه النسخة ففي طليعة ذلك تصحيف غير قليل من الألفاظ تصحيفا يبلغ في بعض المواضع حدّ النكارة . وكذلك لم تخل في مواضع أخرى من سقط واضطراب يعمى معهما وجه الكلام . هذا مع أن كاتب النسخة : ابن المهاجر كان ـ كما يقول الصلاح الصفدي في ترجمته ـ يعرف النحو والعروض ويشتغل فيهما(١) . إلا أنه ـ فيما يظهر ـ لم يكن له كبير بصر بكلام الأئمة الأوائل ومذاهبهم ، ومن ثم فرطت منه هذه الهنات ؛ وذلك أني رأيت السقط والاضطراب يقعان أكثر ما يقعان عندما يتناول الكلام دقيقة من دقائق علم العربية مما قد يشمس على من لم يطل تمرّسه بأصول المتقدمين من أئمة هذه الصناعة ومذاهبهم في الاحتجاج والتعليل . ولا أستبعد أن يكون الرجل قد أقحم نفسه في مواضع من الكتاب فكان التخليط فيها من قبله . وربما كان الأصل الذي نقل عنه ليس بذاك ، ثم لم تسعفه معرفته باستدراك ما وقع فيه من خلل ، أو الإشارة إلى مواضع الإشكال فيه . على أن أكثر هذه العيوب مما لا يتعذر تداركه على من تمرس بصناعة التحقيق وكان على صلة بأصول هذا العلم وغيره مما يمتّ إليه بسبب من علوم العربية .

وجملة القول في هذه النسخة أنها ـ على ما فيها من عيوب ـ تصلح لأن تتخذ قاعدة في نشرة للكتاب إن لم تكن غاية في الصحة فإنها لاتبعد عنها بعدا كبيرا . ولم يكن الدكتور إلى خطأ عندما ارتضى أن يقدم على إخراجه عنها . وذلك أن الكتاب من الأصول الأولى في هذا العلم ومن أجلّ ما وضعه المتقدمون فيه ، والظفر بالجانب الأكبر منه سليما صحيحا غُنم

(١) الوافي بالوفيات ١٣٧/٧ ، وعنه نفح الطيب ٦٥٣/٢ (تحقيق الدكتور احسان عباس) وانظر ترجمته في الدرر الكامنة ١٨٢/١ أيضا .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

للمعنيين بعلوم العربية غير قليل .

وأما عمل الناشر في الكتاب ومنهجه فيه فقد بسطه في مقدمته ، ص : ٢٣ بقوله :

« كان العمل في تحقيق هذا الكتاب سهلا ميسورا ، لم يكلفنا جهدا كبيرا ، ولا وقتا طويلا . فقد كانت نسخته المخطوطة جيدة قويمة ، كما كان كاتبها عارفا متقنا . فكان جل اهتمامنا لذلك منصرفا قبل كل شيء إلى ضبط نص الكتاب وإخراجه صحيحا محققا ، إذ هو أصل قديم من أصول الثقافة العربية كما بيّنا ، له أسلوب خاص في التعبير وتركيب الكلام .

« وقد وجدنا في النسخة المخطوطة تصحيفات قليلة ، وبعض السقط القليل أيضا . فقومنا هذه التصحيفات ، وأكملنا النقص الناشىء عن السقط . وشرحنا بعد ذلك أشياء يسيرة في بعض مواضع من الكتاب رأيناها تحتاج إلى شرح وإيضاح ، ولكننا لم نفل في هذا الأمر . على أننا سعينا جهدنا في تخريج شواهد الكتاب من الأشعار والأرجاز ، وهي كثيرة ، مع شرحها والتعليق عليها حين الحاجة إلى ذلك . وحاولنا أن نعزو إلى أصحابها ما تركه أبو الحسن الأخفش بغير عزو » .

وإذا تجاوزنا تقويمه للنسخة ـ وهو تقويم تعوزه الدقة ـ فإن المنهج الذي أخذ به نفسه منهج قويم في الجملة ، غير أني انتهيت من النظر في الكتاب إلى أنه كان يجدر بالناشر أن يوليه من العناية والجهد أكبر مما أولاه ، وأن يمنحه من وقته الذي وقفه على العمل في نشر التراث أطول مما منحه . إذن لكان من المرجوّ له أن يفي بما توخاه وصرف إليه ـ كما قال ـ جلّ همه من « ضبط نص الكتاب وإخراجه صحيحا محققا » وأن يتجنب سقطات باعدت ما بين عمله وبين الدقة والأمانة. وقد يسرّ لي الوقوف على ما قد يخفى من وجوه الانحراف في عمل الناشر أنه سبق لي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أن عنيت ـ من بضع سنين ـ بهذا الكتاب ، وأعددته للنشر عن الأصل نفسه ، إلا أني أرجأت ذلك عندما نمي إلي أن في بعض دور الكتب في ألمانيا نسخة من شرحه لأبي الفتح بن جني ، فحرصت أن أظفر بهذا الشرح لأخرج الكتابين معا مستعينا في تحقيق كل منهما بالآخر ، ثم شغلتني عن ذلك شواغل . حتى إذا خرج الكتاب بتحقيق الدكتور عزة عمدت إلى مقابلة صنيعه بما كنت صنعت ، وزدت ـ مبالغة في الاستيثاق ـ أن عارضت مطبوعته بالأصل أيضا ، وإذا أنا أمام أمر غريب غريب أرجو ألا يكون قد امتد إلى سائر ما أخرجه الدكتور من كتب التراث . وذلك أنه تعجل ـ فيما يظهر ـ في نسخ الكتاب ، ثم لم يعن بمعارضة ما نسخ بأصله، ولا أمعن النظر في تدبر معانيه ، فكان أن أسقط ألفاظا وعبارات شتى في مواضع مختلفة ، وزاد في مواضع ما لا داعي إلى زيادته ، بل لقد زاد في بعضها ما أفسد الكلام وأحاله . ثم إنه صحف ألفاظا هي في الأصل غاية في الوضوح . هذا إلى أنه فاته تقويم بعض ما أخطأ فيه الناسخ ، واستدراك بعض ما أسقطه ، على حين اتهم عبارات جاءت في الأصل صحيحة بينة المعنى ، وأما ما أثبته وحسبه تقويما لها فجاء لايكاد يظهر له معنى يعقل.

وقد كان يجدر بالناشر ـ وليس بين يديه من الكتاب إلا أصل واحد لايخلو من معايب ـ أن يضاهي ماجاء فيه بما جاء في اللسان وماطبع من أجزاء المحكم من نقول عن الأخفش . ولو فعل لأمكنه أن يفيد تقويم بعض ما أخل به ناسخ الأصل ، ولأصاب فيما جاء فيهما من نقول عن أبي الفتح في شرح كلام الأخفش ومن أقوال غيرهما أيضا مايعين على ذلك ، ويقدم مادة لتعليقات أعود بالفائدة على القارىء من كثير مما نثره في حواشيه من تعليقات . ومن ثم رأيت ـ وقد فاتني أن أكون أول من ينشر الكتاب ـ ألا أدع الإسهام في تحقيقه بنشر ما وقفت عليه مما قدمت ذكره ، ولاسيما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مايتعلق منه بضبط النص وتقويمه . وهذا بسط ذلك :

١ ــ جاء ص : ٢ : « ... وقالوا لأبي حية : ابن لنا قصيدة على القاف . فقال :

كفى بالنأي من أسماء كاف وليس لحبها إذ طال شاف

ولم يعرف القاف » .

وقد جاءت هذه الكلمة في اللسان (قفا) عن أبي الحسن في جملة ما جاء عنه فيه في حد « القافية » . وفيه : « وقالوا لأبي حية : أنشدنا قصيدة على القاف ... » . وهوأولىمما جاء في الأصل وأشبه بالصواب؛ لأن أباحية أنشدهم قصيدة لغيره ــ وهي كما ذكر الناشر لبشر بن أبي خازم ــ ولم يبن لهم قصيدة من عند نفسه .

٢ ــ استشهد المؤلف ص : ٤ بهذا البيت :

نبئت قافية قيلت تناشدها قوم سأترك في أعراضهم ندبا

وقال عقبه : « فهذا يعني القصيدة » إلا أن الناشر أسقط هذه العبارة . وهي واضحة بينة في « صورة أول الكتاب من الأصل المخطوط » المثبتة ص : ٢٧ من هذه المطبوعة .

٣ ــ جاء ص : ٨ : « وللمتدارك ست قواف . وذلك كل قافية توالى فيها حرفان متحركان بين ساكنين ، وهي : متفاعلن ..... وفعلْ إذا اعتمد على حرف ساكن ، نحو فعولن فعلْ ، اللام من فعلْ ساكنة ، والنون من فعولن ساكنة ، وإذا اعتمد على حرف متحرك ؛ نحو فعولْ فَلْ ، اللام من فلْ ساكنة ، والواو من فعولْ ساكنة » .

وفي العبارة الأخيرة : « ... وإذا اعتمد على حرف متحرك ... » سقط غير خفي المكان . والصواب كما في الأصل :« وفَلْ إذا اعتمد على حرف متحرك ... » . وقد سقطت « إذا » من متن الأصل ، واستدركها الناسخ في الحاشية .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٤ ــ جاء ص : ٩ : « وللمترادف اثنتاعشرة . وذلك كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان ، وهي متفاعلانْ ..... فاعلْيانْ فعْليانْ ... » .

وقد علق الناشر على « فاعلْيانْ » بقوله : « في الأصل المخطوط : فاعلييان » . وهو كما قال . ويظهر أن كاتب الأصل أراد « فاعليّانْ » بتحريك اللام وتشديد الياء ، وهو الصواب ، إلا أنه كتبه بياءين . وأما مارآه الناشر تصويبا له ــ وهو « فاعلْيانْ » بسكون اللام كما ضبطه ــ فخطأ بحت . وذلك أن أبا الحسن إنما يعدد ههنا الضروب التي يلتقي في آخرها ساكنان فتكون القوافي فيها مترادفة ، و « فاعليّان » الذي ذكرت هو عبارة بعض العروضيين عن الضرب الأول المسبغ من أضرب مجزوء الرمل ، وبيته :

ياخليليّ اربعا واسْـ تخبرا رسما بعسفانْ

انظر الوافي ، ص : ١٢٤ (ط حلب بتحقيق الأستاذ عمر يحيى والدكتور فخر الدين قباوة) = الكافي ، ص : ٨٦ (ط . مجلة معهد المخطوطات ، بتحقيق الأستاذ الحساني حسن عبد الله) . ومن أصحاب العروض من يعبر عن هذا الضرب بـ « فاعلاتان ˙ » انظر العقد ٤٦٣/٥ . وقد ذكر كلتا العبارتين الدماميني في العيون الفامزة ، ص : ٧٠ و ٨٣ وأفاد في ثاني الموضعين أن « فاعليّانْ » عبارة الأكثرين . وربما كانت العبارة الأخرى : « فاعلاتان ˙ » أولى لما فيها من إلماع إلى أن أصله « فاعلاتن » ثم سبغ بزيادة ساكن على سببه الأخير .

وقد ضبط الناشر الجزء التالي « فعْليانْ » بسكون العين ، والصواب : « فعِليّانْ » بتحريك العين واللام وتشديد الياء . وهو مخبون الضرب المذكور قبله ، ومن عبر عن ذاك بـ « فاعلاتان » عبر عن مخبونه بـ « فعلاتانْ » وبيته :

واضحاتٌ فارسيّا تٌ وأدْمٌ عربيّاتْ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

٥ ــ جاء ص : ١٠ في تعداد الحروف التي لاتكون رويا : « ... وهاء الإضمار إذا ماتحرك ماقبلها » .

والثابت في الأصل : « ... إذا تحرك » فزاد الناشر « ما » بعد « إذا » وما من ضرورة تدعو إلى ذلك .

٦ ــ احتج المؤلف في جملة مااحتج به لإجراء الهاء مجرى الياء والواو والألف في إيقاعها وصلا بأن الهاء تبين بها الحركة في نحو قولك ، « عليّهْ » و « ارمِهْ » و « اغزُهْ » و « عمّهْ » فإذا وصلت حذفتها . وجاء عقب ذلك ، ص : ١١ ــ ١٢ مانصه : « وتفعل ذلك بالألف من «أنا» إذا وقفت قلت : أنا ، تبين بالألف فتحة النون ، فإذا وصلت ألقيت الألف . وقال بعضهم في السكون جهلا ، فإذا وصل ألقى الألف » .

وفي العبارة الأخيرة تصحيفان أخلّا بمعناها ، أولهما من الناسخ وهو « السكون » وصوابه « السكوت » يعني الوقف . والآخر من الناشر وهو « جهلا » وصوابه كما في الأصل : « حيّهلا » فإن بعضهم كما ذكر المؤلف إذا وقف على هذا اللفظ ألحق به الألف لبيان حركة اللام ، وإذا وصل أسقط الألف فقال : « حيّهلَ بفلان » . وانظر في ذلك كتاب سيبويه ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصّل ٨٤/٩ ، وشرح الشافية ٢٩٤/٢ .

٧ ــ جاء ص : ١٦ : « ... فإذا أبدل فهي الألف ، مثل ألف (ياتزر) و (ياتسي) . سمعنا من العرب ورواه يونس » .

والذي في الأصل : « ... و (ياتيس) وسمعنا من العرب ... » . وقد أغفل الناشر الإشارة إلى ذلك . ويظهر أن (ياتسي) كما أثبته الناشر هو الصواب ، وما في الأصل تصحيف ، وأما ما بعده فأظن صوابه « سمعناه » لا بإسقاط الواو فحسب كما فعل الناشر ، بل بتعديته أيضا إلى الضمير .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٨ ــ استشهد المؤلف ص : ١٨ بقول كثير :

أأطلال دار بالسباع فحمتِ سألت فلما استعجمت ثم صمت
صرفت ولم تصرف ... ... نهال دموع العين حتى تعمّت

هكذا أثبت الناشر صدر البيت الثاني : جعل تمامه نقاطا ، ولم يعلق عليه بشيء ، فأوهم أن تتمته ساقطة من الأصل ، على حين هي فيه واضحة بينة . وتمام الشطر كما جاء فيه :

صرفت ولم تصرف أرانا وبادرت نهال ... ...

وقد أهمل الناسخ لفظ « أرانا » فلم يعجمه ، وهو تصحيف صوابه « أوانا » كما جاء في اللسان (عمي) وقد ورد فيه البيت محكيا عن الأخفش ، إلا أنه صحف فيه بعض ألفاظه .

٩ ــ جاء ص : ٢١ مانصه : « وإذا قفوا بالكلمة التي فيها حرف مضاعف ، ولم يجعلوا معه غيره ، نحو صبّا وأبّا ، لايكادون يجعلون معهما صعبا ، وهما سواء . وذلك جائز جيد » .

وتدبر معنى هذا النص يهدي إلى أن جملة « لم يجعلوا معه غيره » جواب «إذا » وأن كاتب الأصل أقحم الواو في أولها فأساء . وقد خفي ذلك على الناشر فأبقى الواو كما في الأصل غير آبه لما في ذلك من فساد . وأما التمثيل للمسألة بـ « صبّا » و « وأبّا » فيصحّ ، إلا أن ما في الأصل « ضبّا » و « لبّا » وهو صحيح لاداعي إلى تغييره .

١٠ ــ جاء ص : ٢١ أيضا عقب ماتقدم : « ومما لايكون ردفُ الواو والياء إذا كانتا مدغمتين ، نحو دوّا وجوّا ، يجوز معهما عدوا وجروا وغروا . ويجوز مع حيّا وليّا وظبيا ورميا » .

وليس لهذا النص كما أثبته الناشر معنى يعقل . وصواب العبارة الأولى كما في الأصل : « ومما لايكون ردفاً الواوُ والياءُ إذا كانتا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مدغمتين ... » وأما العبارة الأخيرة فصوابها كما في الأصل أيضا : « ويجوز مع حيّا وليّا : ظبيا ورميا » باطراح الواو التي أقحمها الناشر قبل اللفظين الأخيرين ، والمعنى بعد واضح بيّن .

١١ ــ استشهد المؤلف ص : ٢٣ بقول عنترة :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم
الشاتمي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لمَ ألقهما دمي

وجاء بعده : « فهذه الألف [يعني الألف في « ألقهما »] لاتكون تأسيسا ، لأنها منقطعة من ميم دمي ، وليست من ضميره » .

والصواب : « ... وليست من ضمير » وأما الهاء فمقحمة من قبل الناسخ ، وقد أساء في ذلك . وإنما أراد المؤلف أن ميم « دمي » ــ وهي الروي ــ ليست حرفا من ضمير ، ومن ثم لم تكن الألف في « ألقهما » تأسيسا . ولو كان الروي ضميرا أو حرفا من ضمير لجازاعتبار الألف تأسيسا وغير تأسيس . وانظر في المسألة وشاهدها المذكور رسائل أبي العلاء ، ص : ٧٤ ، والوافي ، ص : ٢٢٨ (الكافي ، ص : ١٥٤) والقوافي، للتنوخي ، ص : ٨٥ ، والعمدة ١/١٦١ ، والقامزة ، ص : ٩٣ .

١٢ ــ جاء ص : ٢٤ ــ ٢٥ في الكلام على « ألف التأسيس » أيضا مانصه : « فإن كانت الألف منقطعة وحرف الروي من اسم مضمر جاز أن تجعل الألف تأسيسا وغير تأسيس . قال الشاعر فألزم التأسيس :

إن شئتما ألقحتما ونتجتما وإن شئتما مثلا بمثل كما هما
وإن كان عقل فاعقلا لأخيكما بنات المخاض والفصال المقاحما

فجعل ألف المقاحم مع ألف كما هما ، وألف كما منقطعة ، والروي ميمهما ، وهو حرف من إضمار لايزول » .

وقد أسقط الناشر من العبارة الأخيرة ماأخلّ إسقاطه بمعناها إخلالا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بيّنا . والصواب كما في الأصل : « ... وألف « كما » منقطعة ، وألف « المقاحم » غير منقطعة ... » وأما ما يلي ذلك من قول المؤلف : « .. والروي ميمهما » فقد رسمه الناشر كما جاء في الأصل، والصواب : « والروي ميم « هما » ... » يعني الميم في هذا الضمير في البيت الأول . وهذا ما يفيده بالضرورة قوله بعده : « وهو حرف من إضمار لايزول » . وانظر في المسألة وشاهدها المذكور الوافي ، ص : ٢٢٩ (الكافي، ص : ١٥٥) والغامزة ، ص : ٩٣ ، والعمدة ١٦٣/١ .

١٣ ــ جاء ص : ٢٦ ما نصه : « وإنما جاز في ألف (كما هما) و (ماهيا) إلا أن تكون تأسيسا ، ولم يجز إلا أن تكون ردفا في المنفصل ، لأن التأسيس متراخ عن حرف الروي بينه وبينه حرف قوي ، فصار كأنه ليس من القافية » .

أثبت الناشر هذا النص كما جاء في الأصل ، وفي العبارة الأولى منه خلل بين لم يأبه له . ويظهر أنها مما أساء الناسخ نقله فأقحم فيه ماأخلّ ببنائه ومعناه . والصواب كما يفيد سياق الكلام : « وإنما جاز في ألف (كما هما) و (ما هيا) ألاّ تكونَ تأسيسا ... » .

١٤ ــ جاء ص : ٢٧ : « وقال رؤبة :

بكاء ثكلى فقدت حميما

فهي تبكي ياأبا وابنيما اهـ

والصواب في البيت الثاني كما جاء في الأصل : « ... بأبا وابنيما » أي بهذين اللفظين ، و « ما » في ثانيهما فضل ، وإنما يحكي بذلك ندبتها . وفي البيت روايات عدة يستشهد بها أصحاب العربية . انظر في ذلك كتاب سيبويه ٣٢٢/١ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، واللسان (بنى ، رثى) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد جاء فيما علّق به الناشر على البيتين : « ... وصلة الشطرين (كذا) قبلهما :

تئن حين تجذب المخطوما

أنين عبرى أسلمت حميما

وهي في صفة أتن الوحش التي يسوقها حمار الوحش . والأرجوزة في ملحقات ديوان رؤبة ، ص : ١٨٤ ــ ١٨٥ » . اهـ

ومن البين أن ثاني هذين البيتين إنما هو رواية أخرى في البيت الأول مماأنشده أبو الحسن ، وخفي ذلك على ناشر ديوان رؤبة ــ وقد لفق الأرجوزة فيما يظهر من مصادر شتى ، ولم يحسن ترتيب أبياتها ، كما فاته أبيات كثيرة منها ــ فأدرج في الأرجوزة كلتا الروايتين على أنهما بيتان .

وأما قول الناشر في الأبيات : « وهي في صفة أتن الوحش ... الخ » فعجب من العجب في فهم الشعر ! وأدنى تأمل لما جاء في الديوان من هذه الأرجوزة ــ على مافي سياقتها من خلل للعلة التي أسلفت ــ يهدي إلى أن الراجز خرج من صفة الأتن إلى صفة قانص كمن لها في قترته بقوسه وأسهمه ، وهذه الأبيات إنما هي في صفة القوس . وهذا مايظهر بوضوح من قوله :

تئن حين تجذب المخطوما

وتشبيه أنين القوس حين يشتد النزع فيها ويزل السهم عنها بأنين الثكلى معنى مشهور فلماخلا منه شعر في صفتها . هذا إلى أن قبل هذا البيت في الديوان :

رصعا كساها شية نميما

وقد جاء هذا البيت في اللسان (نمم) مصرّحا فيه بأنه في صفة القوس ؛ قال : « قال رؤبة يصف قوسا رصّع مقبضها بسيور منمنمة :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

رصعا كساها شية نميما

أي نقشها » . اهـ

١٥ ــ جاء ص : ٣٠ في تعريف « الحذو » مانصه : « ... وهو حركة الحرف الذي قبل الردف ، وتجوز ضمته مع كسرته ، ولاتجوز مع غيره ، نحو ضمة (قول) مع كسرة (قِيل) وفتحة (قَوْل) مع فتحة (قَيْل) ولايجوز (بَيْع) مع (بِيع) .

وقد أثبت الناشر هذا النص كما جاء في الأصل ، وفيه سقط يمكن استدراكه من تعريف « الحذو » كما جاء في اللسان (حذا) نقلا عن ابن سيده ، والظاهر أنه أخذه من كلام أبي الحسن هذا وإن لم يصرح بذلك ، وفيه : « ... وتجوز ضمته مع كسرته ، ولايجوز مع [الفتح] غيره ... » وهو الوجه . وقد جاء مثل هذه العبارة في كلام أبي الحسن على « التوجيه » ص : ٣١ .

١٦ ــ جاء ص : ٣١ في تعريف « التوجيه » مانصه : « ... وهي حركة الحرف الذي يلي جنب الروي المقيد » .

والصواب كما في الأصل : « ... ... الذي إلى جنب ... »

١٧ ــ جاء ص : ٣٢ : « وليس هذا [يعني اختلاف التوجيه في القوافي المقيدة] كالألف والياء والواو في الردف ، لأن تلك حروف ، فقبح جمعها في قصيدة واحدة . وهذه حركات ... » .

ولفظ « واحدة » بعد « قصيدة » لم يرد في الأصل ، وإنما زاده الناشر غير مشير إلى ذلك ، وما من ضرورة توجب زيادته . فإن كان لابد من ذلك فلا أقل من أن يوضع ضمن حاصرتين [ ] إبذانا بأنه مزيد على الأصل .

وصنيع الناشر هنا نقيض صنيعه ص : ٦٤ حيث قال المؤلف : « وفي القوافي النصب والبأو . وذلك كل [قافية] سليمة من السناد ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

تامة البناء » فقد أحاط لفظ « قافية » بحاصرتين موهما أنه ساقط من الأصل ، على حين هو ثابت فيه .

١٨ ــ جاء ص : ٣٥ ــ ٣٦ في الكلام على « التعدي » و « المتعدي » مانصه : « أما التعدي فحركة الهاء التي للمضمر المذكر الساكنة في الشعر، نحو (... خبله) فالهاء متحركة إذا وصلت كلامك . والمتعدي الواو التي تلحقها من بعدها ، نحو :

تنفر منه الخيل مالم نفزله

وكذلك الياء . فحركة الهاء التعدي ، والياء المتعدي » .

وقد جاء نحو هذا الكلام في المحكم ، لابن سيده ٢٢٨/٢ ، وهو عنه في اللسان (عدا) . والظاهر أنه أخذه من كلام أبي الحسن وإن لم يصرح فيه بذلك . ونص ماجاء في حد « التعدي » فيه : « التعدي في القافية حركة الهاء التي للمضمر المذكر الساكنة في الوقف » . وقوله : « ... الساكنة في الوقف » هو الوجه الذي يقوم به معنى الكلام، والظاهر أنه هو ماقاله أبو الحسن ، وأن إحلال « الشعر » محل « الوقف » من تخليط الناسخ .

وأما البيت الشاهد ــ وهو من أرجوزة لأبي النجم العجلي في صفة الخيل والحلبة ــ فجاء ــ كما أثبته الناشر ــ لايكاد يظهر له معنى ، وقد علق عليه بقوله : « في الأصل المخطوط : تنفس ، وهو تصحيف » وهو كما قال ، إلا أنه لم يهتد إلى صوابه ، وفي البيت تصحيفان آخران لم يأبه لهما أيضا ، وصوابه كما في الموضعين المذكورين آنفا من المحكم واللسان ، وفي العقد ١٧٣/١ ، والجمهرة ٦٦/٣ :

تنفش منه الخيل مالا تغز له

إلا أنه جاء في مطبوعة اللسان « يغزله » بتذكير الفعل ، وهو تصحيف .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد استشهد به على المسألة التبريزي في الوافي ، ص : ٢٣٥ (الكافي ، ص : ١٥٩) وروايته : « تنسج منه ... » . وقبل البيت :

حتى إذا أدرك خيلا مرسله ثار عجاج مستطير قسطله

ومعنى البيت بعد ظاهر بيّن .

هذا ، والوجه أن يرسم قوله : « تفزله » : « تغزلهو » بإثبات الواو خطا كما جاء في الأصل ، وفي المحكم ، واللسان .

وأما مايلي البيت الشاهد من كلام المؤلف فقد تصرف فيه الناشر ـ من غير مالإشارة إلى ذلك ـ بما أفسده ، والصواب فيه كما جاء في الأصل وفي المحكم واللسان : « ... والواو المتعدي » لا « ... واليـاء المتعدي » كما أثبته الناشر ؛ وذلك أن الكلام في البيت الشاهد ، والمتعدي فيه واو لاياء .

١٩ ـ جاء ص : ٣٧ ـ ٣٨ في تعريف « الإشباع » ما نصه : « ... وهو حركة الحرف الذي بين التأسيس والروي المطلق . نحو قوله :

يزيد يغض الطرف دوني كأنما زوى بين عينيه عليّ المحاجم

كسرة هذه الجيم هي الإشباع ، قد لزمتها العرب في كثير من أشعارها ، ولايحسن أن يجتمع فتح مع كسر ، ولامع كسر ضم ، لأن ذلك لم يقل إلا قليلا » .

وفيما يلي البيت الشاهد من كلام المؤلف سقط يمكن استدراكه من المحكم ، لابن سيده ٢٣٨/١ وقدحكى كلام الأخفش هذا باختلاف يسير في بعض اللفظ ، وهو عنه في اللسان (شبع) إلا أنه صحف فيه بعض ألفاظه . ونص ماجاء في المحكم ، وقد أحطت ماسقط من الأصل بحاصرتين: « ... كسرة الجيم هي الإشباع ، [و] قد التزمتها العرب في كثير من أشعارها ، ولايجوز أن يجمع فتح مع كسر [ولاضم] ولا مع كسر ضم ... » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٢٠ ــ استشهد المؤلف ص : ٣٨ على اختلاف الإشباع بأبيات من الرجز أولها كما أثبته الناشر :

وخرجت مائلة التحاسر

والصواب كما في الأصل : « التجاسر » بالجيم ، وكذلك جاء البيت في اللسان (جسر) .

٢١ ــ استشهد المؤلف ص : ٣٨ ــ ٣٩ على اختلاف الاشباع أيضا بأبيات أخرى من الرجز وردت ثانية بزيادة بيت ص : ٤٠ أيضا . وأولها كماجاء في الأصل في كلا الموضعين وكذلك أثبته الناشر :

يانخل ذات السدر والجداول

ولفظ « الجداول » تصحيف صوابه : « الجراول » بالراء . ومن الغريب أن يخفى ذلك على الناشر مع أنه ذكر في التعليق على الأبيات أنها وردت في الموشح ، ص : ١٠ وقد جاء فيه هذا اللفظ على الصواب ، بل إن مؤلفه المرزباني قد شرحه أيضا عقب الأبيات ، ص : ١١ بقوله :«الجراول: الحجارة العظام شبه الأفهار » ولابد أن يكون الناشر قد مر بهذا الشرح ؛ فإنه نقل ــ غير مشير إلى ذلك ــ ماجاء بعده من أن المراد بـ « نخلة » ــ وقد رخمها الراجز ــ بطن نخلة بطريق مكة . وقد جاء البيت على وجه الصواب أيضا في الجمهرة ٨٣/٢ ، والوافي ص : ٢٣٣ (الكافي ، ص : ١٥٨) وشروح السقط ٥٨٢/٢ ، واللسان (نخل) .

هذا ، وقد جاء عقب الأبيات في الموضع الثاني ، ص : ٤٠ ــ ٤١ ما نصه : « نخلة : اسم موضع ، فرخم . قال أبو عثمان : سمعت أفصح الناس ينشد هذه الأبيات . قال صخرالغي ... » ثم ساق ثلاثة أبيات من الرجز آخرها :

لم يسلموني للكلاب العاويه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد فات الناشر أن هذا الكلام دخيل على أصل الكتاب ، مع أنه ذكر في تعليقه أن أبا عثمان المذكور هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني . والمازني هذا ممن أخذ عن الأخفش وكان يناظره ، فلاوجه لأن ينقل شيخه عنه . وقد كان هذا وحده جديرا بأن ينبه الناشر على ماأسلفت، هذا إلى أن كاتب الأصل قد ألمع إلى ذلك ، فكتب « من » فوق لفظ «نخلة» و « إلى » فوق لفظ « العاويه » في آخر الرجز !!

٢٢ ــ قال المؤلف ص : ٥١ : « وليس قولهم في قول الشاعر :

بالخير خيرات وإن شرا فا
ولا أريد الشر إلا أن تا

إنه أراد الفاء والتاء بشيء » .

بعده في الأصل : « وهذا خطأ » وقد أسقطه الناشر .

٢٣ ــ جاء ص : ٥١ ــ ٥٢ عقب ما تقدم : « ألا ترى أنك لو قلت : رأيت فا عمرا ، ورأيت زيدا تا عمرا ، لم يستدل به أنك تريد عمرا . وكيف يريدون هذا وهم لايعرفون الحروف » .

والذي في الأصل : « ... رأيت زيدا فا عمرا » فأسقط الناشر « زيدا » . وأما سائر النص فأثبته كما جاء في الأصل ، وهو مما خلط فيه الناسخ فأتى لايكاد يظهر له معنى . وصوابه كما جاء في حكايته في اللسان (تا) وقد زدت فيه ما بين حاصرتين من الأصل : « ألا ترى أنك لو قلت: « [رأيت] زبدا وا » تريد « وعمرا » لم يستدل [به] أنك تريد « وعمرا » وكيف يريدون ذلك وهم لايعرفون الحروف » . وقد جاء عقبه في اللسان ما قاله ابن جني في شرحه ، ونصه : « يريد أنك لو قلت : « [رأيت] زبدا وا » من غير أن تقول : « وعمرا » لم يعلم أنك تريد « عمرا » دون غيره ، فاختصر الأخفش الكلام ، ثم زاد على هذا بأن قال : إن العرب

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لاتعرف الحروف ، يقول الأخفش : فإذا لم تعرف الحروف فكيف ترخم ما لاتعرفه ولا تلفظ به ؟! وإنما لم يجز ترخيم « الفاء » و « التاء » لأنهما ثلاثيان ساكنا الأوسط فلا يرخمان ، وأما الفراء فيرى ترخيم الثلاثي إذا تحرك أوسطه نحو : حسن ، وحمل » .

٢٤ ــ جاء ص : ٥٢ ــ ٥٣ ما نصه : «ومن قال إنه أراد بقوله: (وتفليني وا) الواو لكنه رخم قيل له : وكيف يرخم اسم على ثلاثة أحرف . . . » .
والذي في الأصل : « . . . لكنه رخمها » .

٢٥ ــ جاء ص : ٥٧ في الكلام على « الإيطاء » ما نصه : « وإن طالت القصيدة وتباعد ما بين الإيطاءين كان أحسن . وإن كان أحدها في صفة والأخرى في صفة أخرى كان أحسن . لأن أخذه في صفة أخرى مشبه بابتداء قصيدة أخرى . لايكاد يأخذ في صفة أخرى إلا يصرع في أول القصيدة » .

وقد صحف الناشر في موضعين من هذا النص ، وأسقط بعض الكلام في آخر ، فجاء مختلا يكاد يستعصي على الفهم . أما التصحيفان ففي هذه العبارة : « وإن كان أحدها في صفة والأخرى في صفة أخرى » والصواب كما في الأصل : « وإن كان أحدهما . . . والآخر . . . » . وأما السقط ففي العبارة الأخيرة ، وتمامها كما في الأصل : « لايكاد يأخذ في صفة أخرى إلا يصرع كما يصرع في أول القصيدة » .

٢٦ ــ استشهد المؤلف ص : ٥٧ ــ ٥٨ ببيتين لابن مقبل أثبتهما الناشر كما جاءا في الأصل ، ونص ثانيهما :

نازعت ألبابها لبي بمقتصد من الحديث حتى زدنني لينا

ومن الغريب ألا يفطن الناشر ــ وهو محقق ديوان ابن مقبل ! ــ إلى

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أن البيت مختل الوزن في عجزه ، وأن الصواب كما في الديوان : « من الأحاديث . . . »

٢٧ ــ جاء ص : ٥٩ في الكلام على الإيطاء أيضا ما نصه : « وأما (لم تضربي) وأنت تعني المرأة فيجوز مع (لم تضربِ) وأنت تعني الرجل ، لأن اللفظ مختلف . وليست الياء في (تضربي) كاللام في رجل ، لأن الياء قد ثبتت مع الفعل ، ودخلت فيه لمعنى » .

ولفظ « ثبتت » تصحيف صوابه « بُنِيت » . ومصداق ذلك قول المؤلف ص : ٦٣ : « . . . وكذلك (لم تضربي) لأن الياء من البناء . . . » .

٢٨ ــ جاء ص : ٥٩ ــ ٦٠ عقب ما تقدم نقله في الفقرة السابقة مانصه: « وأما هي (تضرب) وأنت (تضرب) فلفظهما واحد ، ومعناهما واحد ، لأنك تعني الفعل فيهما جميعا . وليس الفعل بصاحب الفعل . وجميع هذا إيطاء . وكذا الزوج إذا عنيت المرأة ، وزوج إذا عنيت الرجل . فالزوج أول ، كان هو الرجل بعينه ، وهو المرأة بعينها . والفعل غير صاحب الفعل . فإنك حين قلت تفعل للمرأة ، وتفعل للرجل ، قد ذكرت شيئا هو لشيئين . وحين قلت زوج للرجل ، وزوج للمرأة ، قد جئت بشيئين لأنثى وذكر . وإنما معنى الزوج أنه مع آخر . فمعناه في الرجل والمرأة واحد . فلم يدل على تذكير ولا تأنيث . وأما جلل للصغير والكبير فلا يكون إيطاء » .

وعبارة « فالزوج أول ، كان هو الرجلَ بعينه ، وهو المرأةَ بعينها . . . » مما أخطأ الناشر قراءته فجاء بما لا معنى له . وصوابه كما في الأصل : « فالزوج وإن كان هو الرجلَ بعينه وهو المرأةَ بعينها . . . » . وقد أوقع الناشر في هذا الخطأ أن « وإن » جاء في آخر السطر في الأصل وقد ضاق عنه المكان ، فكتب الناسخ « إن » فوق الواو . وأما ما يلي هذه العبارة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فأظنه مما وهم فيه الناسخ . وصوابه فيما أقدر « فالفعل غير صاحب الفعـــل » . بالفاء لا بالواو ، على أنه من تمام ما قبله ، وأن المؤلف قد ألمع بذلك إلى ما في « زوج » من معنى الفعل ، وهو ــ كما ذكر بعد ــ الكون مع آخر . فيكون معنى العبارة على هذا التقدير : إن « الزوج » وإن كان يطلق على الرجل وعلى المرأة فإن الكائن زوجا غير كونه زوجا .

وإذا صح ما قدّرت فأغلب الظن أن الناسخ قد أخطأ أيضا في هـــذه العبارة : « ... وحين قلتَ : « زوج » للرجل و « زوج » للمرأة قد جئت بشيئين لأنثى وذكر » وأن الصواب : « ... قد جئت بشيء هو لشيئين : لأنثى وذكر » أو ما يقرب من هذا . وما يلي ذلك من كـــلام المؤلف يرجح ما ذكرت .

٢٩ ــ جاء ص : ٦٠ عقب ما تقدم نقله في الفقرة السابقة أيضا مانصه: « وسمعت من العرب من يجعل الرجل عرسا . فإذا جعلت قافية عرسا تريد به الرجل ، وقافية عرسا تريد به المرأة ، لم يكن إلا إيطاء ، لأنه كأنه شيء [واحد] ... فقال جليل ، ثم قال جليل ، فهو للرجل والمرأة سواء. لأن هذا بمنزلة شيء واحد ، لأن شيئا هو لكل شيء ، وهو غير ما هـــو سواه » .

ومن المشكل في هذا النص ما جاء فيه من أن من قال : « جليل ثم قال جليل فهو للرجل والمرأة سواء » . والثابت في الأصل في الموضـــع الأول « حليل » بالحاء المهملة ، وأما في الموضع الثاني فإن تحت الحرف الأول في الأصل هناة تشبه النقطة ، وربما كانت رأس حاء جعله الناسخ علامة على إهمال هذا الحرف إلا أنه ائتكل أو لم يضح في التصوير . ومهما يكن الأمر فلا ريب عندي أن الصواب « حليل » بالحاء المهملة . وذلك أنه ما مـــن أحد ــ فيما أعلم ــ ذهب الى أن لفظ « جليل » بالجيم مما يستوي فيـــه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المذكر والمؤنث ، وأما « حليل » فإن المشهور أن يقال في المؤنث : « حليلة » بالهاء ، إلا أنه حكي عن أبي زيد ــ كما جاء في اللسان : (حلل) ــ أنه يكون للمؤنث بغير هاء .

ومن المشكل في النص أيضا ما جاء فيه من أن لفظ « عرس » إذا أريد به الرجل تارة والمرأة تارة كان إيطاء « لأنه كأنه شيء [واحد] ... » . ولفظ « واحد » في هذا الموضع مزيد من قبل الناشر ، وأظنه فعل ذلك اغترارا بما جاء بعد لفظ « حليل » من أنه « بمنزلة شيء واحد » . وأغلب الظن أن لفظ « واحد » في هذا الموضع مقحم من قبل الناسخ ؛ وأن الصواب إسقاطه في الموضعين جميعا . وذلك أن قول المؤلف بعد « لأن شيئا هو لكل شيء » يفيد أن ما ذكره مما يطلق على الرجل والمرأة سواء بمنزلة لفظ « شيء » الذي لايعني شيئا بعينه وإنما يقع على جميع الأشياء. ومن ثم لا وجه لتقييد « شيء » في كلا الموضعين بالوصف بـ « واحد » . ويؤيد ذلك أيضا قوله عقب ما تقدم : « فإن قال قائل : كيف لاتجيز (شيء) مع (شيء) إذا كنت تعني بأحدهما غير ما تعني بالآخر ؟ قلت : لأن شيئا إنما هو لكل شيء ... » .

٣٠ ــ جاء ص ٦٠ ــ ٦١ مانصه : « وأما فَخِذ وفَخْذ وعُنُق وعُنْق وأشباه هذا مما يسكن وسطه فإذا كان في قافية يجوز فيها الإسكان والتحريك لم يجز الجمع بين الساكن والمحرك ، فيقول في قافية عُنُق ، وفي أخرى عُنْق ، لأن الذي يسكن يريد به لفظ متحرك ، ولكنه يستثقله ، ويلفظه كذا . وذلك سواء » .

وفي هذا النص موضعان أدرك الناشر في أولهما السهو فأثبت غير مافي الأصل ، وأما الموضع الآخر فخالف فيه الأصل عن اجتهاد أخطأه فيه التوفيق .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وأول الموضعين لفظ « وأشباه هذا » في فاتحة النص ؛ فإن الثابت في الأصل : « وأشباه ذلك » .

وأما الآخر فهذه العبارة في ختامه : « ويلفظه كذا . وذلك سواء ». وقد علق الناشر على شقها الأول بقوله : «في الأصل المخطوط : ولفظه بذا» وهو كما قال . وهذا الذي في الأصل صواب محض ماأدري ماالذي راب الناشر فيه ففيره إلى ماأثبته ، وصحة ضبطه : « ولَفْظُه بذا وذلك سواء » ومعناه بيّن غير ملتبس ، إنما يريد أن نطق المتكلم بـ « عنق » وماأشبهه بتحريك وسطه وإسكانه سواء .

هذا ، وإني لفي ريبة من هذه العبارة : « لأن الذي يسكن يريد به لفظ متحرك » وإن كانت كذلك في الأصل . وأظن الصواب : « ... لفظ من يحرك » .

٣١ ــ جاء ص : ٦١ أيضا بعد ما تقدم : « وكذلك الجَهْد والجُهْد ، والضَّعْف والضُّعف ، جميعهما إيطاء ، لأن الذي يقول : الجُهْد يريد الجَهْد » .

والثابت في الأصل : « ... إنما يريد الجهد » .

٣٢ ــ جاء ص : ٦٢ : « ... أنهم يقولون : أزيدا مررت له ، يجرونه مجرى أزيدا ضربته » .

والصواب كما في الأصل : « ... أزيدا مررت به ... » .

٣٣ ــ جاء ص : ٦٢ ــ ٦٣ مانصه : « ... ومع هذا أن حرف الجر الذي هو حرف واحد غير منفصل مما بعده إذا كان مضمراً ، حتى قد يضمر معه الساكن ، فتقول : لي وبي ، فقد صار معه الساكن . فتقول : لي وبي ، فقد صار هو والمضمر بمنزلة شيء واحد ... » .

وفي الشطر الأخير من النص اضطراب لايخفى ، مردّه إلى أن كاتب

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأصل كرر بعض ألفاظه سهوا . وأدنى تأمل لسياق الكلام يهدي إلى أن الصواب بعد اطراح المكرر : « ... حتى قد يضمر معه الساكن فتقول: لي ، وبي ، فقد صار هو والمضمر بمنزلة شيء واحد ... » .

٣٤ ــ جاء ص : ٦٣ : « ... وكذلك (لم تضر بي) لأن الياء من البناء ، ولو جعلت هذا للرجل لم تكن الياء فيه . ألا ترى أنك تدخل عليهما العامل كما تدخله على مافيه الألف واللام . وهي أقوى من الألف واللام ... » .

والثابت في الأصل : « ... وأن لو جعلت هذا ... » ووقوع « أن » ههنا لايعدم وجها إن لم يكن هو الوجه . أما وقد آثر الناشر إسقاطها فكان ينبغي له ألاّ يدع الإشارة إلى ماصنع . وقد جمع إلى هذا أن تصرف فيما يلي هذه العبارة من كلام المؤلف أيضا ، ونصه في الأصل : « ألا ترى أنك تدخل العامل عليها ... » فقدم ماجاء فيه مؤخرا لغير ما علة ، وزاد أن صحف « عليها » إلى « عليهما » .

٣٥ ــ جاء ص : ٦٨ في تعريف « الرجز » مانصه : « والرجز عند العرب كل ماكان على ثلاثة أجزاء ، وهو الذي يترنمون به في عملهم وسوقهم ويحدون به . وقد روى بعض من أثق به نحو هذا البيت عن الخليل » ثم لم يرد عقب ذلك بيت أصلا ، ومن ثم جعل الناشر مكانه سطراً من النقاط في صورة مصراعي بيت وعلق عليه بقوله : « لم يرد البيت في الأصل المخطوط كأن الناسخ سها عن نقله ، أو كان ساقطا من الأصل الذي نقل عنه » .

وما ذهب إليه الناشر هو ما يخطر لقارىء النص لأول وهلة ، إلا أن تدبر معناه يهدي إلى أن المقام لايستدعي الاستشهاد ببيت ما ، وأنه ربما كان الصحيح : « ... وقد روى بعض من أثق به نحوهذا القول عن

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الخليل » أو كان لفظ « البيت » مقحما في العبارة . ويؤيد هذا التقدير الثاني أن الكلمة جاءت في اللسان (رجز) وليس فيها هذا اللفظ .

٣٦ ــ استشهد المؤلف ص : ٧٠ على وقوع الألف التي هي من أصل الكلمة وصلا بقول العجاج :

فهن يعكفن بــه إذا حجــا
عكف النبيط يلعبون الفنزجا

وجاء عقبه مانصه : « فجعل ألف (حجا) وهي من الأصل وصلا ، وجعل الجيم رويا . وكذلك واو (يغزو) لو جاءت في قافية جعلتها وصلا . وما جاء من الألفات اللاتي هن من الأصل رويا أكثر من الواو والياء » .

وثمة عبارة سقطت من متن الأصل واستدركها الناسخ في الحاشية ، وقد غفل عنها الناشر فلم يثبتها مع أن المعنى لايتم إلا بها . بيد أن الناسخ لم يشر إشارة بينة إلى موضعها من النص ، والظاهر من معناها أن موضعها فيه بعد قوله : « وكذلك واو « يغزو » لو جاءت في قافية جعلتها وصلا » ونص هذه العبارة : « وإن شئت جعلتها رويا . وإذا تحركت الواو والياء لم تكونا وصلا » .

٣٧ ــ جاء ص : ٧٢ مانصه : « ومما لايكون إلا رويا الياء والواو اللتان للإضمار إذا انفتح ما قبلهما نحو واو واستحيَوْا ورمَوْا ، ويــاء يخشى ويسعى . وإنما منعهن أن يكن وصلا أنهن لسن على ماقبلهن فلم يشبهن المــدات » .

أثبت الناشر هذا النص كما جاء في الأصل غير آبه لما وقع فيه من تخليط الناسخ ، وهو التمثيل لوقــوع ياء الإضمار المفتوح ماقبلها رويــاً بـ « يخشى » و « ويسعى » فإن فساده أظهر من أن يخفى . ولعــل الصواب : « اخشَيْ » و « اسعَيْ » بصيغة الأمر للأنثى ، أو « لم تخشَيْ »

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

و « لم تسعَيْ » . وأيسر خطبا مما تقدم إقحام الواو في « واستحيوا » والظاهر أن الناسخ إنما زادها سهـوا .

٣٨ ـ ذكر المؤلف في الباب نفسه أن ألف الاثنين في نحو « اذهبا » و « اضربا » لاتكون رويا ؛ لأن الألف قريبة الشبه من الهاء فضعفت لذلك . ثم جاء ص : ٧٣ ـ ٧٤ مانصه : « وقد جعلها قوم رويا ، وقالوا : لأنها بنيت مع الكلمة ، والهاء لاتبنى مع الكلمة . وهذا قوّى أن اضربا بنـاء على حياله ، ولم تلحق الألف اضربْ ، كما تلحق الهاء » .

والشطر الأخير من هذا النص : « وهذا قوّى ... الخ » لا يكاد يظهر له معنى يعقل . والصواب كما جاء في الأصل : « وهذا قويّ لأنّ « اضربا » بناء على حياله ... » .

٣٩ ـ جاء ص : ٧٤ عقب ماتقدم مانصه : « وأما ياء الإضافـة نحو كتابي ومالي وأشباه ذلك ، إذا كانت الياء ساكنة فقد يجوز أن تكون رويا ، وهو قليل . شبهوها بياء الأصل وياء اضربي إذا لزمت ماقبلها حتى لايقدرَ على فصلها منه » .

والصواب الذي لايقوم المعنى إلا به : « ... إذْ لزمت ماقبلها » . وأما « إذا » فتصحيف من الناسخ . وقد ضبط الناشر المضارع من قوله : « حتى لايقدر » بالنصب ، والوجه أن يرفع ؛ لأن المعنيّ بـه الحـال .

٤٠ ـ جاء ص : ٧٥ مانصه : « وأما ياء النسبة فإذا خُفِّفت في الشعر وأسكنت فإن أكثرهم يجعلهارويا ، لأنها خُفِّفت من متحرك لا يكون إلا رويا ، وهي مع هذا لم يدخلها حذف كما دخل (ياغلامي) فهي أقـوى » .

والصواب كما يفيد سياق الكلام : « ... كما دخل ياء « غلامي »

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فهي أقوى » . ويعزز ماذكرت أن المؤلف قد حكى قبل هذا الكلام ، ص : ٧٤ مايفيد أن ناسا من أهل الحجاز يحذفون ياء النفس من نحو « غلامي » في الوصل والوقف أيا كان موقع ذلك غير مقتصرين على حذفها في النداء والندبة .

٤١ ــ جاء ص : ٧٦ : « وقد يجوز أن تجعلها [يعني ياء النسبة إذا خففت] رويا ، وتشبهها بالياء التي دخلت للمدة ... »

وقد أثبت الناشر هذه العبارة كما جاءت في الأصل ، وفيها خلل بيّن . والصواب كما يدل سياق الكلام وماتقدم نقله في الفقرة السابقة : « وقد يجوز ألاّ تجعلها رويا ... » .

٤٢ ــ جاء ص : ٧٦ أيضا عقب ماتقدم : « وكل هذه الهاءات والواوات التي ذكرت في هذه الأبواب إذا تحركن لم يكن إلا رويا ... » .

والصواب الذي لايكاد يخفى : « وكل هذه الياءات والواوات ... » وأما « الهاءات » فتصحيف منكر من قبل الناسخ .

٤٣ ــ جاء ص : ٧٨ ــ ٧٩ مانصه : « وأما الهاء نحو هاء حمزه ، وهاء الإضمار نحو غلامه وغلامها ، والهاء التي تبين بها الحركة نحوهاء ارمِهْ واغزُهْ وعمّهْ ، تريد ارمِ واغزُ وعمّ ، فإنما أدخلت الهاء لتبين بها حركاتهن ، فجعلوهن وصلا إذا تحرك ماقبلهن بحركة هاء الإضمار » . وعلق الناشر على العبارة الأخيرة بقوله : « في الأصل المخطوط بعد هذا : أو سكنت . وهي زائدة مقحمة يفسد بها المعنى المراد » .

وما أدري أي معنى يكون للعبارة على هذه الصورة التي أثبتها الناشر ! وما في الأصل صواب محض إلا أن الناشر لم يحسن قراءته ، وصواب قراءته : « ... فجعلوهن وصلا إذا تحرك ماقبلهن تحرّكت هاء الإضمار أو سكنت » . ومعنى العبارة بعد أوضح من أن يحتاج إلى

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بيان . ومن الغريب أن يغم على الناشر لفظ « تحركت » فيصحفه مع أنه في الأصل غاية في الوضوح ، وان يعمى عليه وجه المعنى المراد مع أنه سبق للمؤلف أن بسطه ص : ١٠ ـ ١١ بقوله : « ويكون الوصل أيضا هاء ، وذلك هاء التأنيث التي في حمزة ونحوها ، وهاء الإضمار للمذكر والمؤنث متحركة كانت أو ساكنة ، نحو هاء غلامهي وغلامها ، والهاء التي تبين بها الحركة نحو عليّه وعمّه واقضه وادعُه ، تريد : عليّ وعمّ واقضِ وادعُ . فأدخلت الهاء لتبين بها حركة هذه الحروف » .

٤٤ ـ جاء ص : ٧٩ أيضاً : « وقد بلغ من خفائها [يعني الهاء] أنهم إذا كانت هاء الإضمار التي للمذكر بعد حرف مجزوم أو ساكن ضموه في الوقف ... » .

والثابت في الأصل : « وقد بلغ من خفائها وخفتها ... » .

٤٥ ـ جاء ص : ٨٠ مانصه : « فإذا سكن ماقبل الهاء التي للإضمار، والتي لم تبين بها الحركة ، نحو هاء هناة وسعلاة ، والتي للتأنيث ، كنّ روبا ولم يكنّ وصلا » .

وفي هذا النص إشكال ظاهر ؛ وذلك أن المراد بالهاء « التي لم تبين بها الحركة » الهاء التي قد تلحق في الوقف ماينتهي بألف من الحروف والأسماء العريقة في البناء ، نحو « لا » و « ما » و « ذا » و « هنا » وذلك لخفاء الألف ، ومن ثم فإن التمثيل لهذه الهاء بـ « هناة وسعلاة » لايستقيم .

والظاهر أن الصواب في اللفظ الأول « هناه » أي « هنا » ملحقا به هاء السكت . وربما كان الصواب في عبارة أبي الحسن : « نحو ههناه ... » وذلك أني رأيت النحويين يمثلون للمسألة بهذا اللفظ أكثر ما يمثلون وقد لحقته « ها » التنبيه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وأما اللفظ الآخر فأغلب الظن أنه مصحف عن « هؤلاهْ » أي « هؤلا» مقصور « هؤلاء » ملحقا به هاء السكت . ويعزز ذلك أن هذا اللفظ ولفظ « ههنا » في طليعة مايمثل به النحويون لما تلحقه هاء السكت من هذا الجنس من الكلم ، ومن ذلك قول سيبويه ٢/٢٨٠ : « وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف لأن الألف خفية فأرادوا البيان ، وذلك قولهم : هؤلاهْ وههناهْ ... » . وانظر شرح المفصل ٩/٨٣ ، ٨٥ ،وشرح الشافية ٢/٢٩٦ ، ٣٠٠ ، وشرح الكافية ٢/٤٠٨ .

٤٦ ــ ذكر المؤلف في « باب مايجوز من الساكن مع المتحرك في ضرب واحد » ص : ٨٣ أنهم أجازوا « فعلن » مع « فعِلن » في الكامل إذا قُيِّد ، ونزع شاهدا على ذلك ثلاثة أبيات لعدي بن زيد آخرها كما أثبته الناشر :

معطي الجراء كأنه وعل نهد مُمَرّ خلقه مكمل

ولايكاد يظهر لـ « معطي الجراء » معنى ، وهو مما صحفه الناشر ، وصوابه كما في الأصل : « ساطي الجراء » . والساطي من الخيل ــ كما جاء في اللسان عن الأصمعي ــ البعيد الشحوة ، وهي الخطوة ، وسطا الفرس : أي أبعد الخطو .

وقد علق الناشر على الأبيات بقوله : « لم أجد هذه الأبيات في ديوان عدي بن زيد ، وإنما وجدت خمسة أبيات على الروي نفسه ، وهي في الديوان ١٥٧ نقلا عن الأغاني ٢/٤٠ . وأظن أن هذه الأبيات وأبيات الشاهد من قصيدة واحدة لعدي بن زيد » .

وهذا من غريب ظنونه ؛ فإن الأبيات التي أنشدها أبو الحسن من الكامل ، وأما الأبيات التي نقلها ناشر ديوان عدي عن الأغاني فمن السريع!

٤٧ ــ ذكر المؤلف عقب الأبيات المذكورة آنفا أن هذا البناء من الكامل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قليل ولم يجيء فيه إلا شاذا ، ثم جاء بعده ص : ٨٤ مانصه : « ولو قال قائل : إن إسكان هذا كالإسكان في الزحاف ، لم يكن به بأس . ولأراه جاز ، إلا أن المقيد لم يبق فيه إجراء صوت ولامدّ له . فرأوا أنه موضع السكون وترك المد . فجاز فيه هذا السكون لذلك » .

وفي هـذا النص زلتان أخلّتا بمعناه . أولاهمـا من كاتب الأصـل وموضعها : « ولا أراه جاز إلا أن المقيد ... » والصواب كما يقتضي سياق الكلام : « إلا لأن المقيد ... » وإسقاط اللام ههنا غير سائغ ـ وإن كـان مجرورها « أنّ » وصلتها ـ لما يفضي إليه من التباس التعليل بالاستدراك . وأما الأخرى فمن الناشر ، وموضعها « ... ولا مدّ له » والصواب كما في الأصل : « ... ولاحركة » .

٤٨ ـ جاء ص : ٨٤ أيضا عقب ما تقدم : « وأما

لايبعدن قـومي الذين هـم سمّ العـداة وآفـة الجـزر

الخالطين نحيتهم بنضارهم وذوي الغنى منهـم بذي الفقر

فجمع في المطلق بين الساكن والمتحرك فلأنه صـدر متفاعلن وإسكان ثانيه جائز كثير فلذلك أجازوه » .

وضبط الناشر « الجزر » بسكون الزاي على المشهور في رواية البيت غير آبه إلى أن المؤلف إنما استشهد بالبيتين على اجتماع « فعِلن » بتحريك العين و « فعْلن » بسكونها ضـربين فيهما ، وأنـه ينبغي ـ ليصح لـه الاستشهاد بهما على هذا الوجه ـ أن تكون روايته « الجزُر » بضم الزاي على الأصل فيه ، إذ هو جمع « جَزور » والقياس في هذا البناء أن يكسّر على « فُعُل » بضمتين . وأما الرواية المشهورة فأسكنت فيهـا الزاي تخفيفا من جهة ، ولتتّحد ضروب القصيدة في الزنة من جهـة أخرى ، ولاشاهد فيها على ما أراد أبو الحسن .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٤٩ ـ جاء ص : ٨٤ ـ ٨٥ ما نصه : « وإذا احتاج الشاعر إلى مثل حركة بكْر في الرفع قال : بكُرْ ، وفي الجر بكِرْ ، حركها بحركة الآخر ؛ لأن الآخر قد تدخله الألف في السكت فتبين حركته ، ولكنه على حركة ما قبله، فيقول : رأيت البكَرْ ، والعِلِمْ والحُجُرْ ، إن اضطر في الشعر ... » .

وقد أثبت الناشر هذا النص كما جاء في الأصل غير ملتفت إلى ما فيه من اضطراب . ومن البين أن عبارة التعليل فيه منقطعة عما قبلها ، وأن ما جاء فيها يتصل بحكم الوقف على نحو « البكْر » في حال النصب ، على حين لم يتقدم للنصب ذكر . وينبغي أن يكون قد سقط من الأصل قبل هذه العبارة مامعناه : «وأما في النصب فلا يحركها بحركةالآخر؛ لأن...». وهذه المسألة ـ أعني نقل فتحة الإعراب إلى الساكن قبلها في الوقف ـ مما اختلفت فيه مذاهب النحاة ، فجمهور البصريين على منع ذلك ، وظاهر كلامهم أنه لايقال في الوقف : « رأيت البكَرْ » بفتح الكاف البتة ، غير أن الظاهر من كلام أبي الحسن هنا أنه يجيز ذلك ، ولكن على أنه إتباع للعين الفاء في حركتها ، لا على أنه نقل لفتحة الإعراب إليها . وأما الكوفيون فأجازوا هذا النقل ، وبقولهم أخذ أبو البركات بن الأنباري ودفع ما احتج به البصريون في منعه ، كما أن ابن يعيش نعت احتجاجهم لجوازه بأنه قول سديد . وانظر في المسألة وما يتصل بها كتاب سيبويه ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، والإنصاف، المسألة : ١٠٦ ، ص : ٧٣١ ـ ٧٣٦ ، وشرح المفصّل ٩/ ٧٠ـ٧٣، وشرح الشافية ٢/٣٢١ ـ ٣٢٢ .

٥٠ ـ استشهد المؤلف ص : ٨٥ بقول الراجز :

علّمنا إخواننا بنو عجِلْ

الشغزبيّ واعتقالا بالرّجِلْ

وبعده في الأصل : « سمعتها من أبي النسوء » إلا أن الناشر أسقط هذه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

العبارة . ولعل الصواب في « سمعتها » : « سمعتهما » يعني البيتين .

٥١ ــ ذكر المؤلف في « باب التقييد والإطلاق » ما يفيد أن ما يجوز فيه التقييد والإطلاق هو ما كان في بنائه ضرب أطول منه وآخر أقصر منه، نحو « فعولُ » في المتقارب ؛ لأنه يقع بين « فعولن » و « فعلُ » . ثم جاء ص : ٩٢ ما نصه : « وقد يجوز في هذا القياس تقييد الطويل إذا كان في آخره مفاعيلن ، لأنه إذا قيّد جاء مفاعيلُ من مفاعيلن وفعولن ... » .

والصواب البيّن : « ... بين مفاعيلن وفعولن » . وكذلك هي في الأصل ، إلا أنها غمت على الناشر مع أنه جاء نحو هذه العبارة في غير ما موضع من الباب نفسه .

٥٢ ــ جاء في الباب نفسه أيضا ص : ٩٥ ما نصه : « ولا يجوز أن تكون الياء في قول الشاعر :

بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني أمي

هي الروي فيكون مقيدا ، لأنه في بنائه شيء أقصر منه ، فيذهبُ هذا عنه حتى يصير بينه وبين مستفعلن » .

وفي عبارة التعليل سقط أخلّ بمعناها ، وقد فات الناسخ ثم الناشر استدراكه . والصواب كما يقضي تدبر المعنى على هدي ما تقدم من كلام المؤلف : « ... لأنه [ليس] في بنائه شيء أقصر منه فيذهبَ هذا عنه ... » . وقد سبق للمؤلف أن بسط القول في هذا المعنى بعبارة أخرى، ص : ٤٨ــ٤٩ فانظره ثمة .

٥٣ ــ جاء في « باب ما يجتمع في آخره ساكنان في قافية ، ص : ٩٧ ما نصه : « وذلك لا تبنيه العرب إلا أن يجعلوا الأول منهما حرف لين .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كذلك قالوه في جميع أشعارهم . وذلك نحو فاعلانِ في الرمل ، ومستفعلانِ وزحافه في البسيط ... » .

والصواب الظاهر : « فاعلانْ » و « مستفعلانْ » بإسكان نونيهما . ولعل تحريكهما مما فات الناشرَ استدراكه من أغلاط الطبع .

٥٤ ــ جاء ص : ٩٧ أيضا بعد تعداد ما يجتمع فيه ساكنان من الأضرب ما نصه : « كل هذا لايكون الحرف الذي يلي آخر حرف منه إلا حرف مدّ ، لأنه لما اجتمع ساكنان كان ذلك مما يثقل ولا يكون إلا في الإدراج . والقصيدة عندهم بيوتها مدرجة بعضها إلى بعض ، فأدخلوا المدّ واللين ليكون عوضا من ذهاب التحريك ، وقوة على اجتماع الساكنين » .

والصواب الذي لايكاد يخفى : « ... ولا يكون في الإدراج » بإسقاط « إلا » . والظاهر أنها مقحمة من قبل الناسخ .

٥٥ ــ جاء ص : ٩٧ ــ ٩٨ عقب ما تقدم في الفقرة السالفة : « وقد جاء بغير حرف لين ، وهو شاذّ لايقاس عليه :

أرخين أذيال الحقّي واربعْنْ ... » .

أسقط الناشر لفظ « قال » قبل الشاهد . وهو ساقط من متن الأصل ، إلا أن الناسخ استدركه في الحاشية مردفا بعلامة التصحيح .

٥٦ ــ جاء ص : ٩٨ : « وقد أخبرني من أثق به أنه سمع :

أنا جربر كنيتي أبو عَمْرْو

أجْبُنا وغيرهْ تحت الستْرْ

والثابت في الأصل : « وقد أخبرني بعض من أثق به ... » .

ثم إن ثاني البيتين لايكاد يظهر له ــ كما ضبطه الناشر ــ معنى . والصواب كما في الإنصاف ، ص : ٧٣٣ ، والمحكم ٣/٤ ، واللسان (حلق) ــ : « أجْبُناً وغَيْرَةً ... » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٥٧ ـ جاء ص : ١٠٠ ما نصه : « وكذلك مجزوء الوافر يكون بغير حرف لين . قال الشاعر :

ألا من نعى الأخويـ ـن أمهما هي الثكلى
تسائل من رأى ابنيها وتستشفى فلا تشفى

وفعولن في الوافر لابد فيه من حرف اللين وقد جاء بغير لين . أخبرني بهما من سمعهما من العرب بغير لين ؛ وكذا وصفهما الخليل بغير لين » .

وقد علق الناشر على لفظ « نعى » في البيت الأول بقوله : « غير واضحة في الأصل المخطوط » . وفاته أن البيت ـ كما أثبته ـ مختل الوزن . والذي في الأصل :

ألا من بيّن الأخويـ ـن ... ...

و « بيّن » فيه واضحة جلية بخلاف ما قال ، وبها يتزن البيت . وكذلك جاء في الأغاني ٢٦٥/١٦ و اللسان (بغى) وعجز الثاني في اللسان :

... ... وتستبغي فما تبغى

وقد صحف الناشر لفظ « وصفهما » في العبارة الأخيرة أيضا . والصواب كما في الأصل : « وضعهما » .

هذا ، وأغلب ظني أن ما جاء عقب البيتين من كلام المؤلف مما قدم فيه الناسخ وأخّر ، وأن حق العبارة الأخيرة فيه : « أخبرني بهما ... الخ » ـ والمعنيّ بها البيتان المستشهد بهما ـ أن تلي البيتين مباشرة ، وأما التي قبلها ـ وقد استأنف بها المؤلف معنى جديدا لايمت إلى البيتين بسبب ـ فمن حقها أن تتأخر عنها . وربما كان مردّ هذا الاضطراب إلى أن إحدى العبارتين سقطت من متن الأصل القديم الذي نقل عنه ابن المهاجر نسخته واستدركها كاتبه في حاشيته، ولما نقلها ابن المهاجر لم يصب حاق موضعها.

٥٨ ـ جاء ص : ١٠١ ما نصه : « وأما فعلاتن في الكامل الذي على ستة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فلا يكون إلا بحرف لين ، لأنك أذهبت من متفاعلن التنوين وأسكنت اللام ، فذهب منه متحرك ... » .

وفي هـذا النص سقط في موضعين لم يأبه لـه الناشر فيستدركه . أولهما : « الذي على ستة ... » والصواب : « ... على ستة [أجزاء] ... » كما قال المؤلف بعد أسطر : « وأما فعلاتن ومفعولن في الذي على أربعة أجزاء منه ... » . والآخر : « ... فذهب منـه متحرّك » والصواب « .. فذهب منه [زنة] متحرّك » وهذا ما يقتضيه معنى العبارة بالضرورة . فإن ماذهب من « متفاعلن » حتى آل إلى « فعلاتن » ساكن وحركة قبله، وهما زنة متحرك لا متحرك . ونحو هذا قول المؤلف ص : ٩٩ : « ومنـه « فَعَلن » في البسيط لابد فيه من حرف لين ، لأن أصله « فاعلن » فألقيت النون ، وأسكنت اللام ، فقد ذهب ساكن وحركة ، وتانك زنة متحرك » . وانظر أيضا كلامه في « مفعولن » في الرجز ص : ١٠٢ .

٥٩ ـ جاء ص : ١٠٣ « ... وتركت اللين ، لأنك اضطررت إلـى تركه ... » .

والثابت في الأصل : « ... ... لأنك قد اضطررت ... » .

٦٠ ـ جاء ص : ١٠٧ مانصه : « وسمعت من العرب من يقـف على الروي المنصوب ، إذا كان من الفعل ، أو من شيء لايدخله تنوين في وجه من الوجوه بالتنوين فيقول :

ولاتبقي خمور الأندرين ... » .

وهذا كلام مضطرب متدافع ينقض بعضه بعضا ، والصواب كما في الأصل : « من يقف ..... بالإسكان فيقول ... » .

٦١ ـ جاء ص : ١٠٩ مانصه : « ... وقد دعاهم ذلك أن نوّنوا المقيد ... » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وعلق عليه الناشر بقوله : « في الأصل المخطوط : إلى ذلك ، وهو غلط ، إذ لا لزوم لإلى كما ترى » .

وهو في الأصل كما قال . وأولى مما ذهب إليه من إسقاط « إلى » البتة أن تؤخر إلى مابعد « ذلك » فتكون العبارة « وقد دعاهم ذلك إلى أن ... » . ويظهر أن هذا هو أصل عبارة المؤلف كما قال بعد أسطر : « ... وقد دعاهم ذلك إلى أن قالوا ... » .

٦٢ ـ ذكر المؤلف ص : ١١٠ ـ ١١١ أنهم قد يجرون الواو والياء إذا كانتا من الأصل وكانتا وصلا مجرى المدتين ، فإذا وقفوا عليهما وقفوا كما يقفون على الزائد ، فيحذفهما من يحذف الزائد . ثم جاء مانصه : « وهذه الواو والياء لاتحذفان في الكلام . فإذا كانت ياء [لا] تحذف في الكلام فهي في الروي أجدر أن [لا] تحذف ، نحو ياء القاضي » .

وقد زاد الناشر « لا » في كلا الموضعين ، فأزال بذلك الكلام عن وجهه ، وصيّر العبارة ناقضة لما تقدّم من كلام المؤلف . وذلك أن المعنى المراد أن من العرب من يحذف في الوقف ما وقع وصلا من الواو والياء اللتين من أصل الكلمة وإن كانتا مما لايحذف في الكلام . فإذا ماكان الوصل ياء من أصل الكلمة تحذف في الكلام فهي أجدر بالحذف من تلك التي لاتحذف في الكلام .

والأخفش إنما تبع في كل ماذكره ههنا شيخه سيبويه ، وهذا نص كلامه في الكتاب ٢/٣٠٠ : « واعلم أن الياءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان ماقبلها حروف الروي فعِل بها مافعِل بالياء والواو اللتين ألحقتا للمدّ في القوافي ؛ لأنها تكون في المدة بمنزلة الملحقة ، ويكون ماقبلها رويا كما كان ما قبل تلك رويا ، فلما ساوتها في هذه المنزلة ألحقت بها في هذه المنزلة الأخرى . وذلك قولهم ـ لزهير :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

... ... وبعـ ـض القوم يخلق ثم لايفرْ

وكذلك « يفزو » لو كانت في قافية كنتَ حاذفها إن شئت . وهـذه اللامات لاتحذف في الكلام . وماحذف منهن في الكلام فهو ههنا أجدر أن يحذف إذ كنت تحذف هنا مالا يحذف في الكلام » . اهـ

وقد كان تمثيل المؤلف بلفظ « القاضي » جديرا بأن ينبه الناشر على فسادصنيعه بزيادة « لا » فإن ياءه وياء ما شاكله من الأسمـاء المنقوصة لاخلاف في جواز حذفها في الكلام . وقد تقدّم للمؤلف أن ذكر ذلك ص : ٣٧ . وانظر في ذلك كتاب سيبويه ٢/٢٨٨ .

٦٣ ــ جاء ص : ١١٣ ــ ١١٤ مانصه : « ... وإذا كان ساكن أصله الفتح فاضطررت إليه في القـوافي فتحته ، نحو من ، لو اضطررت إليهـا في القوافي فتحتها فقلت : منا ، كما تقول : مِنَ القوم . وإن شئت كسرت من ، لأنهم قد قالوا : منِ القوم ، ومنِ ... » .

وعلق الناشر على موضع النقط بقوله : « هناكلمة مطموسة في الأصل المخطوط » . وهذا الذي قاله ليس بصحيح ، بل هي فيالأصـل واضحة بيّنة ، وهي « ... منِ ابنك » .

وماذهب إليه أبو الحسن من أن الأصل في نون « من » الفتح شبيه بقول الكسائي فيها ، فإنه ذهب إلى أن أصلها «منا » واعتلّ بـذلك لفتح نونها إذا وليتها لام التعريف . حكى ذلك الرضي في شرح الشافية ٢/٢٤٦ وقال عقبه : « ولم يأت فيه بحجة » . وأما الجمهور فعلى أن سكون النون هو الأصل فيها ، وأنها إذا مالقيت ساكنا فالأصل فيها أن تكسر ، إلا أن أكثر الفصحاء يفتحونها إذا وليتها لام التعريف لكثرة مايقع ذلك في كلامهم مع ما في توالي كسرتين من ثقل ، فإذا وليها ساكن غير لام التعريف فأكثرهم يكسرونها على الأصل . ومن العرب من يكسرهـا إذا وليها لام التعريف كما ذكر أبو الحسن هنا ، ومنهم أيضا من يفتحها إذا وليها غيرلام التعريف

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من السواكن نحو « منَ ابنك » فرارا من ثقل الكسرتين . انظر في ذلك كتاب سيبويه ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٩/١٣١ ، وهمع الهوامع ٢/١٩٩ ـ ٢٠٠ ، وشرح الشافية ٢/٢٤٦ .

٦٤ ـ جاء في ص : ١١٥ : « ... فإن تحرك ما قبلها وأجزت إسكان الياء والواو ... »

والصواب كما في الأصل : « ... ... وأردت إسكان ... » .

* * *

هذا ، ولم تخل تعليقات الناشر على الكتاب مما ينكر . ومن ذلك قوله ص : ٣٣ التعليق : ٢ ـ : « ثاني المتقارب زنته :

فعولن فعولن فعولن فعولْ فعولن فعولن فعولن فعولْ

وشاهده :

ويأوي إلى نسوة بائساتْ وشعث مراضيع مثل السعالْ . اهـ

هكذا قال !جعل عروضه مقصورة (أي حذف آخر سببها الخفيف وأسكن ماقبله) فضبط « فعولْ » بسكون اللام ، وأسكن التاء من « بائسات » في البيت الشاهد أيضا !! وهذا خلف من القول لاتخفى نكارته ، فإن عروض المتقارب التامّ ـ أيا كان ضربه ـ إنما هي « فعولن » ويجوز أن تزاحف بالقبض فتؤول إلى « فعولْ » كما يجوز أن تُعلْ بالحذف فتصير إلى « فَعَلْ » . وأما القصر فلا يدخلها البتة إلا أن يكون ذلك في بيت مصرع من الضرب المقصور ، فيكون حكمها حكم الضرب، وتقصر لتوافقه في الزنة .

ومما ينكر أيضا أنه جرى في تعليقاته على تسمية البيت من مشطور الرجز أو مشطور السريع « شطرا » ! . نعم ، لقد كان أبو الحسن ـ فيما ذكر أبو الفتح ابن جني في المنصف ١/٦٦ ـ يذهب إلى أن ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو نصف بيت لابيت كامل ، إلا أن هذا مما اطّرح من مذاهب

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أبي الحسن فلم يؤخذ به . بل ربما كان هذا مما اضطربت فيه مذاهبه ؛ وذلك أنه جاء في كتابه هذا ـ « القوافي » ـ مايفيد خلاف مانسبه إليه أبو الفتح ، وهو أنه قال ص : ٦٤ في قول الراجز (وهو من مشطور السريع ، وقائله عمرو بن عدي ـ ابن أخت جذيمة الوضاح) :

هـذا جناي وخياره فيه إذ كل جانٍ يده إلى فيه

قال : « . . . وأنشدني هذين البيتين يونس وسمعهما من العرب » فجعلهما بيتين . ومع هذا التصريح بأنهما بيتان قال الناشر في تخريجهما : « الشطران » !!

ومن هذا القبيل أيضا تسميته القطعة من البيت لاتبلغ الشطر : « قسيماً » وأظنه اغترّ في ذلك بقول ابن رشيق في العمدة ١/١٧٠ ط محيي الدين عبد الحميد الثانية) في بيتين لابن مقبل واطأ فيهما وكرر في عجز ثانيهما غير ما لفظ مما جاء في عجز الأول ـ : « . . . فكرر القافية والمعنى مع أكثر لفظ القسيم » . ولو تأمل موقع لفظ «القسيم» في قوله ١/١٧٧ : « وفي ابتداء القصائد التجميع ، وهو أن يكون القسيم الأول متهيئا للتصريع بقافية ما فيأتي تمام البيت بقافية على خلافها » وقوله في الصفحة نفسها : « والمداخل من الأبيات ماكان قسيمه متصلا بالآخر غير منفصل منه قد جمعتهما كلمة واحدة » ومواقعه أيضا في كلامه على المسمط والمخمس ١/١٧٨ ـ ١٨٠ = لاستبان له أنه إنما يعني بـ « القسيم » الشطر والمصراع . وقد جاء بهذا المعنى أيضا في قوله ص : ١٥٤ ـ : « ومنهم من جعل القافية في الجزء الآخر من البيت وقال : لايسمى بيتا من الشعر مادام قسيما أول » .

ومما يدعو إلى العجب في صنيع الناشر أنه ضبط ص : ١٤ حرف الروي من قول الراجز :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ودمنة نعرفها وأطلال

بالسكون ، ثم بدا له ، فصحح في « جدول تصويب الخطأ » ص : ١٤٩ ضبطه بالكسر ! وليته لم يفعل ، فإن الأول هو الصحيح ، وإطلاق الروي مخلّ بوزن البيت . وقد جره إلى هذا الخطأ أنه ظن البيت ـ كما ذكر في فهرس الشواهد ، ص : ١٣٢ ـ شطرا من المنسرح ، وإنما هو بيت من مشطور السريع ، العروض الموقوفة ، وهي عروض وضرب بآن ، وأصل وزنها : « مفعولانْ » وقد لحقها في البيت الشاهد الخبن ، فصارت إلى « فعولانْ » .

وأغرب مما تقدم وأدعى إلى العجب أنه أخل في « فهرس الشعر » الذي صنعه لشواهد الكتاب ـ وقد نسقها فيه على حرف الروي ـ بأصول العلم الذي أُلّف فيه هذا الكتاب ، فوضع غير ما بيت في غير موضعه . ومن ذلك هذه الأبيات :

تعرف في قعدته وحبوته
وبلد عامية أعماؤه
تجرُّدَ المجنونِ من كسائه

جعلها فيما رويه هاء ! مع أن المؤلف نص في غير ما موضع من كتابه هذا أن هاء التأنيث التي في نحو « حمزة » وهاء الإضمار ، وهاء السكت إذا تحرك ماقبلهن لم يكنّ إلا وصلا . هذا إلى أنه قد استشهد بالبيتين الأخيرين ص : ١٣ ـ ١٤ على أن الواو اللاحقة هاء « أعماؤه » والياء اللاحقة هاء « كسائه » خروج ، وهو كما قال : « لايكون إلا ياء أو واوا أو ألفا بعد هاء الإضمار إذا كانت وصلا » ثم استشهد بهما ثانية ص : ٣٤ على أن ضمة الهاء في الأول وكسرتها في الثاني نفاذ ، وهو كما قال أيضا « حركة هاء الوصل التي تكون للإضمار » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وفيما رويّه هاء أيضا وضع قول كعب بن مالك :

صفية قومي ولاتجزعي وبكّي النساء على حمزهْ

مع أن المؤلف استشهد به ص : ٨٧ على أنه مطلق « لأن الزاي حرف الروي وهي متحركة ، والهاء وصل » كما قال .

وقد وضع فيما رويه تاء قول الراجز :

إني امرؤ أحمي ذمار إخوتي

وفيما رويه دال قول الآخر :

إن عديّا كتبت إلى عدي

والأول منهما أول أبيات ثلاثة استشهد بها المؤلف ص : ٧٤ على أن قائلها جعل ياء الإضافة رويا ، وبعده :

إذا رأوا كريهة يرمون بي

وأما الآخر فأول أبيات ثلاثة أيضا استشهد بها ص : ٧٥ على أن قائلها أوقع ياء النسبة المخففة رويا أيضا ، والشاهد ـ كما ذكر الناشر نفسه في تعليقه على الأبيات ـ في ثانيها ، وهو قوله :

وجعلت أموالها في الحطمي

* * *

ومهما يكن شأن هذه العثرات فإن مما ينبغي أن يذكر للناشر أنه من أنشط العاملين في إحياء التراث ، والمرجو له أن يكون في أعماله القادمة آخذ بأسباب المنهج العلمي في تحقيق النصوص ، وأوفى بحق الأمانة فيه . وقديكون من اللائق به أيضا أن يطامن من لهجته المتعالية في مقدّمات ماينشره من كتب ، فإن النعام في القرى .

أحمد راتب النفاخ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net